

Distr.: General
19 March 2020
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 19 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة بأن تقدم هذا الإخطار إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

وتقدّم المملكة المتحدة هذا التقرير عملاً بالفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017) فيما يتعلق بإعادة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم.

وقرر مجلس الأمن كذلك أن على الدول الأعضاء أن تقدم تقريراً نهائياً بحلول 27 شهراً اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار 2397 (2017)، وهو 22 كانون الأول/ديسمبر 2017. وفي هذا التقرير استيفاء لذلك الشرط من جانب المملكة المتحدة.

وهناك أربع فئات من التأشيرات السارية إلى المملكة المتحدة التي تستلزم فحصاً بموجب الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017)، وهي كالاتي: (أ) التأشيرات الممنوحة للمستثمرين ومنظمي المشاريع وأصحاب المواهب (المستوى 1)؛ (ب) تأشيرات العمل الطويلة الأجل (المستوى 2)؛ (ج) تأشيرات العمل القصيرة الأجل (المستوى 5)؛ (د) تأشيرات فئات العمالة ضمن النظام غير القائم على النقاط (تشمل الأمثلة على ذلك التعيينات الدينية). وفي التقرير المؤرخ 26 آذار/مارس 2019، أكدت المملكة المتحدة للجنة أنها لم تصدر في عامي 2017 و 2018 أي تراخيص عمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تسري عليهم أحكام القرار في إطار أنواع التأشيرات المذكورة.

ويعد دراسة سجلات هذه الأنواع من التأشيرات لعام 2019، تود المملكة المتحدة أن تبلغ كذلك بأنه لم تكن في البلد أي تراخيص عمل ممنوحة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تسري عليهم أحكام القرار خلال الفترة قيد الاستعراض. وبناء على ذلك، يمكن للمملكة المتحدة أن تؤكد أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، لم يكن أي من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممن يكسبون



دخلا على النحو المحدد بموجب أحكام الفقرة 8 من القرار 2397 (2017) يحمل تصريح عمل صحيح في المملكة المتحدة.

وستواصل المملكة المتحدة الوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقف البلد على أهبة الاستعداد للعمل، سواء على الصعيد الوطني أو عن طريق اللجنة، مع أي دولة تحتاج إلى المساعدة للوفاء بالتزاماتها.